تعديلات جديدة في النظام الخاص بجبل لبنان وجاء تهذه التعديلات على مقدمة و١٨ مادة.

رقم البحث : ٣٩٠٩
دفتر نامه همايون : ١٢
الصفحة : ٣٢٦ـ ٣٢٧
تاريخ الوثيقة : ٦ رجب ١٢٨١ هـ
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

نص القرار الذى تم التوصل اليه بين وزير الخارجية للدولة العلية معالي علي باشا والسفير الايراني لدى استانبول الحاج ميرزا حسين خان ، وهو يتعلق بتمديد خط برقي بين بغداد وكرمانشاه

رقم البحث : ٣٩١٠
دفتر نامه همايون : ١٣
الصفحة : ١٥٩ـ ١٦٣
تاريخ الوثيقة : ١٢ جادى الآخرة ١٢٨٨ هـ (القيد)
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

وثيقة تتعلق بتسوية المسائل والمعاملات بين حكومة بغداد المحلية والقنصلية الايرانية فيها ، وجاء الوثيقة على شكل طلب من السفارة الايرانية لدى الدولة العلية ورد الباب العالي عليه ، وقد تم تسجيل الرد بخط أحمر وممترض قبل الطلب ، الا أننا عكسنا الأمر فأخذنا الطلب الايراني أولا ورد الباب العالي عليه ثانيا :

الطلب الايراني: ان حكومة بغداد تدعي أن لها الحق في جلب أحد من الايرانيين الموجودين في بغداد دون اعلام القنصلية الايرانية بذلك ، بينما الأصول المتبعة في جلب من يلزم جلبه من الايرانيين في جميع الدعاوى الحقوقية الناشئة عن الأخذ والعطاء بين تبعة الدولة العلية العثمانية ودولة ايران تقضي جلب الايراني بواسطة موظفي القنصلية ببغداد ، والسفارة الايرانية باستانبول تطالب بالعمل وفق ذلك .

الرد العثماني: لتسوية الدعاوى الحقوقية الناتجة عن الأخذ والعطاء بين تبعة الدولة العلية والأجانب فان جلب الأجنبي يتم بواسطة موظفي دولته التي يحمل جنسيتها ، وهذه هي الأصول المتبعة في استانبول وسائر المحلات من الممالك المحروسة ، ومن أجل ذلك فان أية مخالفة يرتكبها الأجنبي من هذا القبيل تقتضي تأديبه بواسطة موظفي قنصليته باعلامها بالحادث ، أما اذا لم يرتدع فيما رالى طرده وابعاده بمعرفة قنصليته أيضا .

الطلب الايراني: تدعي حكومة بغداد المحلية انضمام رأيها في من يلزم حبسه وسجنه داخل القنصلية الايرانية من الايرانيين ، بينما الأصول المتبعة في ذلك تقتضي حبس الايرانيين الذين ليسوا من أصحاب الجنايات الكبيرة بسبب ما عليهم من ديون وارتكابهم بعض المخالفات في سجن خاص بهم وليس للحكومة المحلية التدخل في ذلك مطلقا ، وكذلك اذا كانت الجناية كبيرة وكان طرفاها الجاني والمجنى عليه ايرانيين ولم تطلب القنصلية من الحكومة المحلية التدخل في الأمر فعليها أن لا تتدخل أيضا .

الرد العثماني: باستثناء القتل ، والجرح ، وقطع الطريق ، والسرقة ، وتزوير العملة ، وما أشبه ذلك من الجنايات والجرائم الجسيمة فان الدعاوى الناتجة عن الأخذ والعطاء وسائر الحقوق بين الايرانيين أنفسهم يتم حلها والفصل فيها من قبل القنصلية الايرانية ، والحكومة المحلية لا تتدخل في القبض على أمثال هؤلاء وحبسهم الا اذا طلبت القنصلية مساعدتها في ذلك ، أما في حالات القتل ، والجرح ، والجرائم الجسيمة الأخرى من السرقة ، وتزوير العملة ، وقطع الطريق وما أشبه ذلك فالضابطة المحلية تتدخل في الأمر حتى لو كان الطرفان ايرانيين ولم تطلب القنصلية من الحكومة المحلية التدخل ، لأن هذه الجنايات والجرائم الجسيمة ارتكبت فوق أراضي الدولة العلية أولا ، ولأنها تمس الحقوق

العامة المشتركة ، ففي هذه الحالات تلقي الحكومة المحلية القبض على القاتل والجارح ومزور العملة وقاطع الطريق والسارق دون اعلام مسبق للقنصلية بذلك الا أن محاكمتهم تجرى بحضور الموظف الايراني في جلسات المحكمة ، فان كان القاتل والمقتول ، والسارق والمسروق منه أجنبيين فيتم تسليم المتهم الى قنصلية دولته بعد المحاكمة ليعاقب وفق قوانينها ، أما اذا كانت الجناية المرتكبة ضد أحد من تبعة الدولة العلية ، أو كانت عملية تزوير عملة ، أو قطع طريق من الجنايات التي تتعلق بأمن البلاد وسلامتها فيحكم على الجاني الأجنبي وفق قوانين الدولة العلية وتتولى الحكومة المحلية تنفيذ الحكم عليه .

الطلب الايراني: تدعي حكومة بغداد المحلية حقا في التدخل في مرافعات ومحاكمات خصمين ايرانيين ، وليس لها ذلك حيث ان العهود المعقودة والأصول الجارية عدم تدخلها في شيء من ذلك اذا كان الخصمان ايرانيين .

الرد العثماني: كما جاء في البند السابق أنه اذا كان المدعي والمدعى عليه من التبعة الايرانية الصحيحة وكانت المرافعة في الحقوق الناتجة عن الأخذ والعطاء مما لا يتعلق بتبعة الدولة العلية ، أو الحقوق العامة كالجنايات والجرائم الجسيمة فالحكومة المحلية ليس لها التدخل في ذلك .

الطلب الايراني: اذا اقتضى اللجوء الى الشرع الشريف في قضية وكان الطرفان ايرانيين فالحكومة المحلية ترى عرضها على المحكمة الشرعية بمعرفتها ، بينما الأصول المتبعة في ذلك تقضي بأن يكون الايرانيان حرين في مراجعة من يريدانه من علماء بغداد في حل قضيتهما .

الرد العثماني: اذا كان الطرفان في قضية شرعية ايرانيين وطلبا المرافعة لدى قاضي البلد تجرى لهما محاكمة شرعية فيما اذا كانت القنصلية الايرانية قد أحالت قضيتهما الى الحكومة المحلية بتقرير منها ، وفي ماعدى ذلك فلا يجوز للحكومة المحلية اكراههما على المرافعة والمحاكمة أمام قاضي البلد ، ولهما حق اللجوء الى من يختارانه من علماء بغداد في الحكم بينهما في قضيتهما الشرعية .

الطلب الايراني: اذا لزم نفي ايراني وابعاده من بغداد بسبب مخالفة ارتكابها تطلب الحكومة المحلية أن يتم ذلك بمعرفتها ، بينما هذه الأصول غير جارية في البلاد الا اذا راجعت القنصلية الايرانية الحكومة المحلية فعند ذلك تقوم الحكومة المحلية بالمساعدة اللازمة .

الرد العثماني: اذا أرادت القنصلية الايرانية نفي وابعاد أحد من تبعتها بناء على مخالفة ارتكابها وكانت هذه المخالفة لا تتعلق بأحد من تبعة الدولة العلية ونظامها الخاص بالرسوم والضرائب فيما له من أملاك وتجارة فليس للحكومة المحلية التدخل في ذلك مطلقا ، الا أنه من قبيل الأمن الاحتياطي يستحسن أن يتم نقله الى الحدود بترفيق ضبطية من الحكومة المحلية مع المأمورين الايرانيين ، ويتم ذلك بالمذاكرة والمباحثة والاتفاق بين الحكومة المحلية والقنصلية الايرانية .

الطلب الايراني: اذا اقتضى الأمر جلب بعض الايرانيين الى القنصلية الايرانية لبعض المسائل من سؤال وجواب تطلب الحكومة المحلية اعلامها بذلك مسبقا ، وليس ذلك بلازم وضروري ، الا اذا امتنع الايراني عن الحضور الى القنصلية وشاغب وتمرد عليها فعند ذلك تقوم الحكومة المحلية بالقبض عليه وتسليمه الى القنصلية بموجب طلب خطي منها .

الرد العثماني: ليس للحكومة المحلية حق التدخل فيمن أرادت القنصلية الايرانية جلبه اليها من الايرانيين الا في الحالة الواردة في الطلب الايراني وهي أن يمتنع الايراني المطلوب جلبه الى القنصلية عن الحضور ، حيث ان المأمورين الايرانيين ليس لهم القاء القبض على من يتمرد ويمتنع من الحضور من أبناء بلدهم ، فعليهم أن يطلبوا ذلك من الحكومة المحلية .

الطلب الايراني: تدعي حكومة بغداد المحلية حق التدخل في جميع الأمور والمنازعات والمرافعات للايرانيين الذين يمتلكون عقارات في ولاية بغداد ، وبما أنهم يؤدون للحكومة جميع التكاليف المترتبة على أملاكهم وعقاراتهم فينبغي مراجعتهم في غير ذلك الى القنصلية الايرانية كسائر الايرانيين .

الرد العثماني: الايرانيون الذين يراجعون الحكومة المحلية في منحهم رخصة

لتعمير وترميم مساكنهم وعقاراتهم دون وساطة المأمورين الايرانيين في ذلك تمنح لهم هذه الرخصة وفق الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين الباب العالي والسفارة الايرانية باستانبول ، وبناء على ذلك فان رؤية وتسوية جميع الدعاوى المتعلقة بالأملاك والعقارات فهي من اختصاص الحكومة المحلية ، ولا وساطة فيها للمأمورين الايرانيين .

السفارة الايرانية : هناك ادعاء مفاده تجنيد أبناء الايرانيين الذين يمتلكون عقارات في بغداد أو يقيمون فيها بالمجاورة ، وهؤلاء ايرانيون ، وكلما قيل ذلك للحكومة المحلية ادعت أنهم من تبعة الدولة العلية اعتمادا على المضبطات والأوراق الواردة من محلاتهم وأماكنهم ، ولا تعتبر الحكومة بالشهادات الممنوحة لهم من قبل العلماء على أنهم ايرانيون ، ثم ان وجود أملاك في بغداد في يد ايراني وامتلاكه عقارا فيها لا يخرجه عن كونه ايرانيا ولا يسقط عنه تبعية الدولة الايرانية ، وبناء على ذلك ينبغي عدم تجنيد أبنائهم في الدولة العلية .

الباب العالي : الخدمة العسكرية من الواجبات التابعية الوطنية ، والذين قطعوا علاقاتهم بدولة ايران وتوطنوا في الدولة العلية وقبلوا تبعيتها وكانت مصالحهم الواقعية تقضي دائما بمعرفة الحكومة المحلية فهم من تبعة الدولة العلية ، وفي الحقيقة يلزم اعتبارهم بأنهم تنازلوا عن تبعيتهم القديمة الايرانية وبدلوها بتبعية الدولة العلية ، أما اذا ادعى هؤلاء بأنهم ايرانيون لكي يتخلفوا عن الواجب العسكرى في الدولة العلية فمن الطبيعي أن يرد ادعاؤهم هذا وأن لا يسمع منهم . أما الذين يقيمون في بغداد منذ فترة طويلة مع المحافظة على تبعيتهم الايرانية وكذلك المولودون فيها من أبوين ايرانيين ، ان لم يختاروا تابعية الدولة العلية فليس للحكومة المحلية تجنيدهم بسبب طول اقامتهم في بغداد أو تولدهم فيها أو امتلاكهم عقارات فيها ، فينبغي حل هذه المسائل باجراء تحقيق فيهم والمراجعة الى مادة التابعية من القانون .

السفارة الايرانية : الحكومة المحلية ترى أن من حقها التدخل في المنازعات والمرافعات الواقعة بين الزوجين الايرانيين فليس لها ذلك ، فلهما مراجعة أحد علماء بغداد في حل نزاعهما .

الباب العالي: ان كان الزوجان ايرانيين وظهر بينهما نزاع ولم يطلبا مرافعة شرعية بمعرفة قاضي البلد فليس للحكومة المحلية التدخل في ذلك. الا أن امرأة ايرانية في مدينة كربلاء امتنعت عن تسليم نفسها لزوجها الايراني واختفت عن الأنظار، فقام المأمورون الايرانيون بالبحث عنها فسطوا على بيتها وعلى بيوت بعض العرب في الجوار بحثا عنها كما جاء ذلك في الاستعلامات وقامت السفارة الايرانية بتكذيب الحادث، ومن أجل ذلك ينبغي بحث هذه المادة وتحقيقها من جديد للتوصل الى حل مرض فيها للطرفين العثماني والايراني.

السفارة الايرانية: تدعي الحكومة المحلية قيام المأمورين الايرانيين في بغداد بتحديد الأسعار لبعض المواد الغذائية وغيرها وضربهم وجرحهم لبعض الايرانيين في بغداد فليس لها التدخل في شيء من ذلك بحجة أن فلانا ايرانيا ضرب أو جرح أو حبس.

الباب العالي: لا يجوز مطلقا تدخل المأمورين الايرانيين في أسعار المواد والشؤون الداخلية للبلاد، وان ضرب الانسان بالفلقة كانت عادة قديمة فألغيت حسب مقتضيات الوقت والحال. وقد تعهدت السفارة الايرانية باستانبول بتوجيه التعليمات اللازمة في ذلك الى المأمورين الايرانيين في بغداد.

رقم البحث : ٣٩١١

دفتر نامه همايون : ١٣

الصفحة : ١٦٤

تاريخ الوثيقة : ١٦ شوال ١٢٨٧ هـ الموافق ٢٧ كانون الأول ١٢٨٦ ر

محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

وثيقة بعقد اتفاق بين مشيرا لدولة حسين خان الحائز على منصبي وزارة العدل والسفارة السنية باستانبول للدولة العلية الايرانية ووالي بغداد مدحت باشا يتعلق بدفن الايرانيين في المقامات والمشاهد المباركة في بغداد، وجاء فيها أن نقل جنازة

من ايران الى الأماكن المباركة في بغداد للدفن فيها يؤدى الى وقوع أضرار صحية ومن أجل ذلك تم الاتفاق على دفن الميت في مقبرة البلد الذى توفي فيه ولا يجوز نقل حفاته عبر الحدود الى الممالك المحروسة الا بعد مرور ثلاث سنوات على دفنه في تلك المقبرة ، فيقدم ذووه طلبا الى الجهات المعنية ويحصلون على اذن بذلك منها بعد ختام المدة المذكورة .

الختم	الختم
عبدالرحمن حسين محمد	مدحت

رقم البحث : ٣٩١٢

دفتر نامه همايون : ١٣

الصفحة : ١٧٥ـ ١٧٦

تاريخ الوثيقة : أوائل رجب ١٢٨١ هـ

محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

رسالة سامية من السلطان العثماني الى أمير مكة المكرمة الشريف عبدالله باشا حملها اليه أمين الصرة الهمايونية وهي بالعربية ، ولاختلافها عن بقية الرسائل في مثل هذه المناسبة نقلناها حرفيا ، وهذا نصها :

« الحمد لله الذى جعل سرة البطحاء صدف درة البيضاء ، وحلى بها أجياد عرائس المصنوعات من الثرى الى سدرة المنتهى ، وصير أم القرى محتد نبيه المجتبى ، وصفيه المرتضى ، وأوحى الى خليله ابراهيم أن يرفع القواعد من البيت وأمرنا أن نتخذ من مقامه مصلى ، وتوجهت الوفود المتوشحون وشاح الهدى ، ورفعوا أصواتهم بالتهليل والتلبية وقصدوا نحو المنى ، فطوبى لمن سعى بين الصفا والمروة وصلى بمقام ابراهيم بخضوع القلب وانتهج نهج القربى والزلفى ، وبيض وجهه باستلام الحجر الأسود والركن الأسود ممتلأ متلألأ كسناء الذكا ، والصلاة والسلام على من بعث رحمة للورى ، وصار زيارة قبره أرقى

مدارج السعادة في الدنيا والعقبى ، وعلى آله وصحبه الطيبين الذين طهروا الكعبة العليا من أدناس الأوثان وأحكموا بنيان الشريعة المصطفوية باقامة أحكام القرآن ما حنت الحمايم بتسبيح الله تعالى، وتقديسه جل وعلا.

محل الطغراء

« أما بعد، فهذا خطابنا الشريف الخاقاني، وكتابنا المنيف السلطاني، النافذ حكمه بعناية الله المعين ، في أقطار الأرضين ، مطاعا لأساطين الملوك والسلاطين ، لا زال ناشرا فوائح العدل والأمان ، وما برح زاهرا بين حدائق البر والاحسان ، ما سجعت الطيور ورقعت الغزلان ، أصدرناه منطويا بفرايد التحيات الرائقة ، ومحتويا على قلائد التسليمات الفائقة ، مظهرا عرف رياحين المحبة والاستئناس ، وممهدا لمباني المودة المحفوظة عن الاندراس ، على جناب الأمير الأمجد ، الأجل الأوجد ، المقتفي آثار أسلافه الأشراف ، من آبائه الغرصناديد آل عبد مناف ، وأجداده الحميدي السير ، الجميلي الأوصاف ، فرع الشجرة الزكية النبوية ، طراز العصابة العلوية المصطفوية ، المنتمي الى أشرف جرثومة علا عنصرها ، والمنتسب الى أنف أرومة غلا جوهرها ، زبدة سلالة الزهراء البتول عمدة آل بيت الرسول ، المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى ، من أفاخم وكلاء دولتنا العلية ، وأعاظم وزراء سلطنتنا السنية ، ومن كرام أعضاء مجلس أحكامنا العدلية ، الحامل بنشان العثمانية والمجيدية ، والامتياز من الرتبة الأولى ، وزيري سمير الفطانة ، أمير مكة المكرمة ، الشريف عبد الله باشا ، لا زالت العناية الربانية له ملاحظة ، والكلاءة الصمدانية عليه حافظة ، ننهي الى نادي الشريف أن الله جل شانه ، وعز برهانه ، اصطفانا من بين عباده خليفة الأنام ، وأعطانا سيف الجهاد وأمرنا بتأسيس ركن الاسلام ، وشرفنا على الملوك بسدانة بيت الله الحرام ، والركن والمقام ، وزين منشور سلطنتنا بخدمة روضة نبينا وشفيعنا عليه أسنى التحية وأزكى السلام ، نحمد الله على ذلك بأتم الشكر وأكمل المحامد ، ونحلي تراتب عرايس هذه النعم من جواهر الاثنية بأعلق القلائد ، وأنفس الفرائد ، فلا جرم وجهنا وجهة النهمة الواسعة ، ونخبة الهمة الشاسعة ، لرفع رايات الشكر فوق القمة التاسعة ، وصرفنا أزمة صريمتنا الجليلة ، الى طريق ايفاء ما وهبنا الله من المواهب الجزيلة ، وامتطينا صهوة

مطايا الاقدام ، في تنفيذ مصالح الشريعة جاريا مجارى الجد والاهتمام ، لا سيما مهام الأوقاف المشروطة لفقراء الحرمين المحترمين ، والأرزاق المعينة المضبوطة للشرفاء شرفهم الله تعالى في الدارين ، وللعباد العاكفين في المقامين المكرمين ، وأرسلنا من شامل عنايتنا على الرسم القديم في العام السابق ، وهو عام احدى وثمانين ومائتين وألف من هجرة من أسس قواعد الاسلام ، صبت على ضريحه سجال التحية والسلام ، كافة الأموال المحصلة من ريع الأوقاف الموقوفة المربوطة ، والنقود المعروفة والوظائف المضبوطة ، التي خصصت بلائذى الحرم ويثرب ممن سكن فيهما ، واخترنا الجواد من حيث المشارق والمغارب ، وجعلتها مثبتة ، وأعدادها مفصلة ومقررة ، كما هو المسطور والمرقوم ، في الدفتر المعلوم ، والمختوم ، جميعها الدنانير النضار الخالصة الصافية ، من النقود الرايجة في عامة البلاد الدانية والقاصية ، وسلمنا تلك الصررا ثرما وضع في الأكياس ، والموسومة بختمنا الشريف دفعا للالتباس ، الى يد حامل ذلك المنشور السلطاني ، وناقل هذا المثال الخاقاني ، المنتسب الى سدتنا السنية ، من خدام عتبتنا العلية السلطانية ، المأمور للخدمة الحميدية الخاقانية ، أمير الأمراء الكرام محمد باشا دامت معاليه ، وعمدة أصحاب التحرير والتقرير كاتب الدفتر ..... زيد قدره ، بعد ما قلدناهما تلك الخدمة الجليلة ، وأعطيناهما دفترا مختوما بختمنا المبارك السلطاني ، لا زال عنوانا وزينة على صحايف مناشير الأماني ، مخبرا عن المصارف المعينة متضمنا بالمواهب المقننة ، فأمرناهما ايصال تلك الصررا لى خزانة المديرية المأمورة بالسعي مع الاهتمام ، على جرى الأصول المؤسسة في سوالف الأيام ، في صرف الصررا لمقررة في مصاريفها المحررة المقدرة ، على من صرح ونص عليه في الجريدة ، التي هي في جيد الأمانة فريدة ، امتثالا لعموم قوله تعالى : ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ، واغترافا من مشارب الأجور الجزيلة قراح عذبها ونهلها ، وتوزيعها الى مستحقيها من السادات والعلماء والضعفاء ساكني مكة المكرمة ، وقاطني المدينة المعظمة ، المستمسكين بأذيال سرادقات بيت الله الحرام ، والمتشرفين بجوار نبينا شفيع الأنام ، عليه أفضل الصلاة والسلام ، ورسمنا أن لا يفض ختام أكياس هذه المبرة ولا توزع على أصحابها الا بمعرفة

المأمورين الذين وجب حضورهم ، ولا يستنسخ دفتر مستقل غير هذا الدفتر ، بل يعلم على اسم كل من وصل اليه نصيبه بالمداد الأحمر ، فان غاب واحد منهم أو قضى نحبه ولم يوجد مسميات بعض الأسماء يعلم على اسمه في الدفتر ، حسبما يظهر ، وتحفظ حصصهم ونصيبهم مفرزة محررة ، كيلا يحتال أحد لأخذ الصرة المكررة ، بأن يؤتى نصيب من توفي وغاب لأشخاص توافق أسماؤهم وألقابهم ونسبهم ، وتشابهت الأسماء والألقاب والنسب والأنساب هذا وقد أهدينا الى جنابكم العالي ، مغرس شجرة المفاخر والمعالي ، صحبة حامل كتابنا اللطيف ، وخطابنا المنيف ، خلعة فاخرة من تشريفاتنا البهية ، واكساءاتنا السنية ، تجديدا لمراسم الموالاة ، وتأكيدا بمعاقد المصافاة ، فلا بد من استقبالها بتقديم مراسم الاكرام والتعظيم ، والتزين والاكتساء بها عواتق الاحترام والتكريم ، وبذل القدرة الكاملة ، والنهمة الشاملة ، في رعاية الرعية وصيانة الحجاج والمجاورين ، والمسافرين والمقيمين ، من الفتنة والشقاوة ، لاقاضة الأمن والراحة ، وحراسة تلك الطرق والمسالك ، على ما يجب لأمراء الأقطار والممالك ، واستجلاب الأدعية الصالحة من العلماء العاملين ، والسادات المهديين ، والفقراء الصالحين ، والمواظبة على الدعوات بمزيد التضرع والابتهال لاعلاء أعلام دولتنا العلية ، وثبات أركان سلطنتنا السنية ، انه سبحانه لجدير بالسؤال ، وقدير على تبليغ الآمال ، تعالت ذاته عن المضاهي ، وجل جوده عن التناهي ، وفضله حسب من بجنابه لاذ ، وطوله كفاية من به استعاذ ، وصلى الله على سيدنا محمد الذى تأسست قواعد شريعته البيضاء بأركان المواهب الربانية ، ناشرا ظلال سدتها فوق الثرى ، واستهل بأرجاز نعوته الملائكة المقربون على العرش سربا فسربا ، وعلى آله وعترته الذين فتحوا بسيوفهم البلاد شرقا وغربا ، ولمن تبعهم من أمته الى يوم الدين عجما وعربا ، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ."

رقم البحث : ٣٩١٣

دفتر نامه همايون : ١٣

الصفحة : ١٧٩

تاريخ الوثيقة : ١٩ شوال المكرم ١٢٨٣ هـ

محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

فرمان عال من السلطان العثماني الى قائممقام نجد وهو بالعربية وهذا نصه :
" هذا فرماننا العالي السلطاني، وخطابنا السامي الخاقاني، النافذ حكمه بالتأييد القوي الصمداني، في الأقطار الأقاصي والأداني، صادر الى افتخار الأكابر والأكارم، جامع المكارم المفاخر والمكارم، المختص بمزيد عناية الملك الدائم، المحول والمفوض الى عهدته قائممقامية نجد مع توجيه رتبة الاطبل العامرة واحسانها، عبدالله بن فيصل زيد علوه. غب وصول التوقيع الرفيع الهمايوني فليكن معلوما، أنه كما علمت أن ادارة البلاد النجدية وبنادرها قد كانت أحيلت ووجهت الى عهدة والدك الشيخ فيصل بن تركي في أوائل ربيع الآخر في سنة أربع وستين ومائتين وألف على وجه القائممقامية وعلى أنه يعطي في كل سنة من محاصيل الديار النجدية وأمصارها عشرة آلاف فرنسي، يعني ريال عمودي، مرسولة الى خزينة جدة التابعة خزينتي السلطانية العامرة، وأنه بظل سلطنتي الظليل يعامل بالوقاية والصيانة وكمال الحفظ والحراسة أعراض وأرواح وأموال وشهامة جميع الأهالي وقبائل العرب الساكنين والقاطنين في الديار النجدية، ولا سيما الأهالي الذين في اقليم فصيم، وأنه يسعى ويتجهد بكل حرص بتأمين الطرق والمسالك والمعابر الكائنة في الديار النجدية وحواليها، وسلامة الحجاج والزوار القادمين من ايران، وجميع أبناء السبيل في مرورهم وعبورهم بأكمل أمنية. هذا وحيث قد أنهي بالمعروضات من أمارة مكة المكرمة الجليلة ووالي ولاية الحجاز احالة تلك القائممقامية الى عهدتك بوفاة والدك المومى اليه مقدما، وتعهد وشهد من طرف المشار اليهما بأنك أيضا تبذل اقتدارك واهتمامك الى تحصيل رضائي السلطاني المرتفق السلامة، ودوام مظهرية الألطاف والعناية، لكل من يظهر آثار الانقياد والمطاوعة، ويعرض مآثر الاخلاص والمصادقة فعلى هذا الوجه، ونظيرا لذلك سنح وصدر أمري الهمايوني المقرون بالشوكة بتعلق ارادة ملوكانيتي السنية باحالة قائممقامية القطعة النجدية وتفويضها مع الرتبة المذكورة. فبمقتضاه المنيف أصدر وأرسل اليك من ديواني الهمايوني هذا الفرمان الجليل القدر والشان، متضمنا أن القائممقامية المذكورة قد أحيلت الى عهدتك.

فحين اطلاعك على هذه الكيفية ينبغي أنك أيضا تبذل كمال الاعتناء باظهار مآثر الصدق والاستقامة، وابراز حسن الخدمة المرضية، لدولتي العلية، والثبات في مركز الاطاعة والمطاوعة بكل الحال على واجبات مأموريتك بمقتضى درايتك وصداقتك، وعلى المشروح أعلاه تقدم كمال الاقدام بأداء وتسليم العشرة آلاف ريال الى خزينة الحجاز نقدا وتماما، وان لزم خيول وجمال للعساكر الحجازية فأرسل لهم من تلك الحوالي، فبعد تنزيل أثمان هذه الحيوانات من المرتبات المذكورة يلزم أن ترسل الى الخزينة المذكورة ما بقي منها، وتصرف جميع امكانك بحصول راحة ورفاهية الأهالي والقبائل من كل الوجوه، وأيضا بحفظ وحراسة الطرق والمعابر، وأمنية أبناء السبيل والحجاج والزوار وراحتهم مرورا وعبورا، وكما كان تفرح وتنشط قلوب المسلمين بذكر اسمي المنيف فيما يقرأ من الخطب والتعريف على منابر الجوامع الشريفة والمحافل في العيدين السعيدين ويوم الجمعة الذي هو عيد المؤمنين. وبالجملة فاجعل اجراء كل الأمور مطابقة للشرع الأنور، موافقة لرضائي السلطاني، وبادر بها باستجلاب الدعوات الخيرية من الجميع لطرف ملوكانيتي الأشرف، واصرف جل قدرتك ووسع طاقتك مع الرعاية بمراسم المكاتبة والمخابرة بالأمير والوالي المشار اليهما دائما، والموافقة لرأيهما وافادتهما في كل الحال، باجراء الوسائل اللازمة المرغوبة على الدوام لدى دولتي التي توجب لك زيادة توجهات مكارم سلطنتي، واجتهد بامتثال أوامري المنيفة، واعتمد علامتي الشريفة. تحريرا في اليوم التاسع عشر من شهر شوال المكرم لسنة ثلاث وثمانين ومائتين."

وعلى طرف الفرمان ملاحظة تركية مفادها أنه تم منح رتبة أمير الأمراء لعبد الله بن فيصل في ١٧ ربيع الآخر ١٢٨٤ هـ

رقم البحث : ٣٩١٤

دفتر نامه همايون : ١٣

الصفحة : ١٨٠ ـ ١٨٢

تاريخ الوثيقة : ١٥ شعبان ١٢٨٤ هـ

محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

رسالة سامية من السلطان العثماني الى أمير مكة المكرمة الشريف عبدالله باشا بمناسبة موسم الحج لعام ١٢٨٤ هـ حملها اليه أمين الصرة الهمايونية محمود باشا من رجال الدولة العلية.

رقم البحث : ٣٩١٥
دفتر نامه همايون : ١٣
الصفحة : ٢٠٩ـ ٢١٠
تاريخ الوثيقة : ١٥ شعبان ١٢٩٤ هـ
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

رسالة سامية من السلطان العثماني الى أمير مكة المكرمة الشريف حسين باشا وهي عربية وحملها اليه أمين الصرة الهمايونية أمين زيد قدره من خدام العتبة العلية في موسم الحج لعام ١٢٩٤ هـ

رقم البحث : ٣٩١٦
دفتر نامه همايون : ١٤
الصفحة : ١٢٨ـ ١٢٩
تاريخ الوثيقة : ٢٥ محرم ١٣٠٣ هـ
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

وثيقة عقد اتفاق بين السلطنة السنية ودولة انكلترة الفخيمة في تسوية المصالح المصرية، وقد اشتمل الاتفاق على سبع مواد وخاتمة ووقعه من جانب السلطنة السنية وزير الخارجية محمد سعيد باشا، ومن جانب انكلترة سيرها نرى و روموند وولف من أعضاء المجلس البرلماني البريطاني، وقد نصت المادة الأولى من الاتفاق على تعيين

كل من الدولتين مندوبا ساميا عنها بمصر.

رقم البحث : ٣٩١٧
دفتر نامه همايون : ١٤
الصفحة : ٢٢٧ـ ٢٤٩
تاريخ الوثيقة : ٢ تموز / يوليو ١٨٩٠ م
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

وثيقة لعقد اتفاق دولي في منع تجارة الأسرى الزنوج تم التوصل اليه في مؤتمر عقد ببروكسل بناء على دعوة من الحكومة البريطانية والحكومة البلجيكية واشتركت فيه كل من السلطنة السنية، وآلمانيا، وبروسيا، والنمسا، والمجر، وبلجيكا، ودانمارك واسبانيا، وكونغو، وأميركا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وفلمنك، ولوكسمبورغ، وايران، والبورتغال، وروسيا، والاسوج، ونوروج، وزنجبار. وجاء الاتفاق على سبعة فصول اشتملت على مائة مادة ذكر فيها ما يجب اتخاذه من تدابير مؤثرة لمنع تجارة الأسرى الزنوج في العالم. واستهدف الاتفاق وضع خاتمة لهذه المأساة الانسانية لسكان أفريقيا وتمكينهم من أخذ نصيبهم من نعم الصلح والسلام والحضارة في العالم.

رقم البحث : ٣٩١٨
دفتر نامه همايون : ١٤
الصفحة : ٣٢٧ـ ٣٢٩
تاريخ الوثيقة : ١٢ شعبان ١٢٩٥ هـ
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

رسالة سامية من السلطان العثماني الى أمير مكة المكرمة الشريف حسين باشا بالعربية حملها اليه أمين الصرة الهمايونية الحاج عزت في موسم الحج لعام ١٢٩٥ هـ

رقم البحث : ٣٩١٩
دفترنامه همايون : ١٤
الصفحة : ٣٣١ـ ٣٣٢
تاريخ الوثيقة : ١٥ شعبان ١٢٩٨ هـ
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

رسالة سامية من السلطان العثماني الى أمير مكة المكرمة الشريف عبد المطلب أفندى وهي بالعربية، وحملها اليه أمين الصرة الهمايونية محمد باشا في موسم الحج لعام ١٢٩٨ هـ

رقم البحث : ٣٩٢٠
دفترنامه همايون : ١٤
الصفحة : ٣٣٤ـ ٣٣٥
التاريخ : ١٥ شعبان ١٣٠٤ هـ
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

رسالة سامية من السلطان العثماني الى أمير مكة المكرمة الشريف عون الرفيق باشا وهي بالعربية، وحملها اليه أمين الصرة الهمايونية حسين فكرى أفندى في موسم الحج لعام ١٣٠٤ هـ

رقم البحث : ٣٩٢١
دفترنامه همايون : ١٥
الصفحة : ٢٠ـ ٢١
تاريخ الوثيقة : ١٥ شعبان ١٣٢٢ هـ
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

رسالة سامية من السلطان العثماني الى أمير مكة المكرمة الشريف عون الرفيق باشا ، وهي بالعربية وحملها اليه أمين الصرة الهمايونية عثمان أفندى رئيس خدمة مليور السراى السلطاني في موسم الحج لعام ١٣٢٢ هـ

رقم البحث : ٣٩٢٢
دفتر نامه همايون : ١٥
الصفحة : ٣٣ـ ٣٥
تاريخ الوثيقة : ١٥ شعبان ١٣٢٣ هـ
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

رسالة سامية من السلطان العثماني الى أمير مكة المكرمة الشريف علي باشا وهي عربية وحملها اليه أمين الصرة الهمايونية حسني أفندى مدير بيت المال للخزينة الجليلة المالية في موسم الحج لعام ١٣٢٣ هـ

رقم البحث : ٣٩٢٣
دفتر نامه همايون : ١٥
الصفحة : ٣٣ـ ٣٥
تاريخ الوثيقة : ١٥ شعبان ١٣٢٧ هـ
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

رسالة سامية الى أمير مكة المكرمة الشريف حسين باشا من السلطان العثماني وهي عربية وحملها اليه أمين الصرة الهمايونية علي بك مدير الأوراق في الباب العالي في موسم الحج لعام ١٣٢٧ هـ

رقم البحث : ٣٩٢٦

دفتر نامه همايون : ١٥

الصفحة : ٦٤ـ ٩٢

تاريخ الوثيقة : ١٧ كانون الثاني ١٩١٢ م

محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

وثيقة لعقد اتفاق صحي عالمي بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩١٢ م تم التوصل اليه في مؤتمر عقد بباريس واشتركت فيه كل من الدولة العلية العثمانية، وألمانيا وبروسيا، والحكومات المتحدة الأميركية، والنمسا، وبوهميا، والمجر، وبلجيكا، وجمهورية بوليوى، وجمهورية الحكومات المتحدة البرازيلية، وبلغاريا، وجمهورية شيلي، وجمهورية كولومبيا، وجمهورية كوستاريكا، وجمهورية كوبا، والدانمارك، وجمهورية أكوا تور، واسبانيا، وجمهورية فرانسا، وبريطانيا العظمى، والهند واليونان، وجمهورية غواتمالا، وجمهورية هايتي، وجمهورية هوندراس، وايطاليا ولوكسمبرغ، والحكومات المتحدة المكسيكية، وقره طاغ، ونوروج، وجمهورية باناما وفلمنك، وايران، والبرتغال، ورومانيا، وروسيا، وجمهورية صالوادور، والصرب، والسيام، والاسوج، والحكومات المتحدة السويسيرية. وقد خص الباب الثالث من هذا الاتفاق الصحي العالمي لمواد وأحكام تتعلق باتخاذ التدابير الصحية اللازمة لحماية الحجاج من الأمراض السارية مثل الطاعون والوباء.

رقم البحث : ٣٩٢٧

دفتر نامه همايون : ١٦

الصفحة : الدفتر بحجم صغير وهو عبارة عن ٣٩ صفحة اشتملت على تسجيل لبعض معاهدات الصلح المعقودة مع بعض الدول الأجنبية خلال الفترة التاريخية الواقعة بين ٤ شوال ١٣٣١ هـ و ١ رجب ١٣٣٦ هـ وليس فيه ما يتعلق بمنطقة الخليج أو المناطق العربية الأخرى.

في هذا القسم من بحثنا في الوثائق العثمانية المتعلقة بمنطقة الخليج نتناول نوعا جديدا منها وهي أوراق ييلديز الخاصة بالعهود العثمانية الأخيرة وهي عبارة عن ملفات تضم عددا من التقارير واللوائح الواردة الى السلطان من الولاة والمسؤولين والموظفين في المنطقة ويشمل بعضها على خرائط وجداول للقبائل والعشائر الحضرية منها والرحل بأسمائها ومواقع اسكانها ، وتشكل هذه الملفات عددا ضخما فالمعروض منها للبحث قسم حيث ان أعمال التصنيف لا تزال مستمرة في الأقسام الأخرى وعند الانتهاء منها ستعرض للبحث أيضا .

رقم البحث : ٣٩٢٨
نوع الوثيقة : أوراق ييلديز
رقم الأوراق : ٢١٢
رقم القسم : ١٤
رقم الظرف : ١٢٦
رقم الكارتون : ٧
التاريخ : غير مؤرخة (على الختم الشخصي لبكباشي علي رضا أفندى : ١٢٧٧)
محل وجود الوثيقة : الأرشيف العثماني باستانبول

الوثيقة عبارة عن لائحة قدمها البكباشي علي رضا أفندى الى السلطان حول منع انتشار الشيعية في الخطة العراقية وجاءت في اثنتي عشرة صفحة اشتملت على ١٣ فصلا وخاتمة . فالفصل الأول في قيام الشيعية في ايران ، ويذكر صاحب اللائحة أن قيام الشيعية في ايران انما كان بقصد ترصين بنيان السلطنة للدولة الصفوية ، وقد استطاع الشاه اسماعيل اسكات علماء ما وراء النهر بقوة المال ، ونشر مريديه ودراويشه بين الناس يتلون عليهم قصائد الرثاء والمدح لأهل البيت فشوش أفكارهم أولا ثم حملهم على اعتناق المذهب الشيعي اما طوعا أو كرها ، وبذلك قوى نفوذه بايران من

جهة ، وأقام سدا منيعا بين مركز الخلافة الاسلامية باستانبول وبين المسلمين في أقصى الشرق من جهة أخرى . ولكي يضمن البقاء والاستمرار للشيعية التي أقامها في ايران قام بمزج الوقائع والأيام الهامة الاسلامية بالأعياد والعادات والتقاليد القومية القديمة لايران واتخذ جميع الوسائل التي من شأنها تدعيم الحركة الشيعية وترسيخ أسسها ونشرها في العالم الاسلامي. وبما أن العتبات العالية (المراقد الشريفة لأهل البيت) متواجدة في الخطة العراقية فان مئات الألوف من الايرانيين يأتون كل عام لزيارتها والتبرك بها . والمجتهدون الايرانيون يقيمون فيها بصورة دائمة ، حتى ان طلبة العلوم الذين يكملون دراستهم في ايران لا تمنح لهم شهاداتهم الا بعد زيارتهم لهذه العتبات العالية وأدى ذلك الى تضاخم عدد علماء الشيعة فيها وتضاؤل عدد علماء أهل السنة والجماعة بشكل أصبحوا عاجزين عن مواجهة النشاطات المذهبية للشيعة ، ومن ثم وجدت الشيعية سبيلا الى اقتناص العوام وحملهم على التشيع.

والفصل الثاني من اللائحة في مضرات الشيعية للاسلام ومساويها فذكر صاحب اللائحة أن أهم ضرر لها للاسلام وقوفها سدا منيعا بين مركز الخلافة الاسلامية والمسلمين في أقصى الشرق وادعى بأن الصفويين هم الذين تسببوا الى استيلاء الروس على خيوة والبخارى ، والصين على كاشغر (في تركستان الشرقية) ، والانكليز على الشعوب المسلمة في الهند، ووقوع الملايين من المسلمين في احتلال الكفرة وأسرهم ...

والفصل الثالث في الشيعية كمذهب عقائدى ويذكر فيه البكباشي علي رضا أفندى أن الشيعة يدّعون أن المؤسس الأول لمذهبهم هو الامام جعفر الصادق ويقول ان علماء الشيعة مصابون بحب الجاه والتصدر والاعتلاء وحريصون على جمع المال وادخاره بدرجة أنهم قد يضحون بشيء من معتقداتهم المذهبية في سبيل منافعهم الشخصية ومن أجل ذلك فلا يرون بأسا في ترويج كثير من العادات المذمومة شرعا وعقلا بين الناس ويرمون المسلمين الأوائل بأشياء قبيحة يخجل الانسان من التصريح بها . وفي ايران

فالفرق بين المسلم السني والمشرك هو أن ماذبحه السني حلال أكله بخلاف ما يذبحه المشرك فلا يأكلون منه ، وعدا ذلك فهم لايزوجون بناتهم من سني ولا يحضرون وليمة عرسه ولا في تشييع جنازته كما هو دأبهم مع المشركين .

وفي الفصل الرابع ذكر صاحب اللائحة ما يراه واجبا وضروريا في اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون انتشار الشيعية في الخطة العراقية وينصح بعدم اللجوء الى القوة في قمعها ومنع انتشارها لأن الأربعين بالمائة من سكان الخطة العراقية من معتنقي المذهب الشيعي ولأن استخدام القوة يسبب الى ردود فعل عنيفة لا تخدم الآمال ومصالح الحكومات المسيحية التي تتربص بالمسلمين الدوائر . ونظرا لذلك يجب قبل كل شيء الكشف عن السبب الحقيقي الذى يكمن وراء الانتشار الكبير للشيعية في الخطة العراقية وفي ضوء ذلك يتم اتخاذ التدابير اللازمة لوقفها وينصح بتعميم المدارس السنية في الخطة العراقية وتوظيف معلمين أكفاء فيها من ذوى المقدرة العلمية والدراية لتزويد الناس بالمعارف الاسلامية الصحيحة .

والفصول الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة من اللائحة تناولت ما يجب توفره من ميزات وشروط في معلمي هذه المدارس وبرامج التعليم فيها وما ينبغي اجراؤه من تعديلات في المناصب الادارية بتعيين ذوى الأهلية والكفاءة فيها . ويضرب البكباشي علي رضا أفندى مثلا على ذلك ويقول ان البكداشية (مذهب منحرف عن المبادئ الاسلامية) كانت منتشرة في ألبصان فقامت الحكومة السنية بتعيين سماحة يونس وهبي أفندى متصرفا عليها فاستطاع القضاء على البكداشية فيها بما كان يتمتع به من علم وسياسة حكيمة وقوة بيانية ، ان لم يقض عليها قضاء مبرما فقد استطاع وقف انتشارها وأكرهها على التراجع . كما أشار صاحب اللائحة الى أن هذه المدارس الحديثة اذا تم تعميمها في الخطة العراقية فانها قد تحمل البدو الرحل من العرب على التحضر والتوطن في مختلف أنحاء الجزيرة التي تقدر مساحتها ٥٦٩ ألف متر مربع وفي ذلك ما لايخفي على أحد من فوائد مالية كبيرة للدولة والخزينة الملكية الخاصة .

وتحدث البكباشي علي رضا أفندى في الفصل التاسع من لائحته عن علماء الشيعة وذكر أن أهون طريق وأخصره للحصول على ثروات مادية في ايران هو اختيار تحصيل علم الفقه ليصبح "ملاّ" في ايران . فالذى يعاني من الفقر والفاقة ما يعانيه اذا انتمى في سلك التعليم الشيعي ثم ذهب الى العتبات العالية مشيا على الأقدام وحصل على شهادة علمية من المجتهدين الايرانيين فيها يصبح خلال سنوات قليلة من أصحاب الضياع والمزارع ، ويقول البكباشي علي رضا ان ذلك من مشاهداته الشخصية أثناء وجوده في ايران حيث ان خمس الأموال من الصدقات والزكاة وتبرعات الوصاية ونظارة (وزارة) الأوقاف بايران توزع عليهم فيصبحون أصحاب ثروات كبيرة خلال فترة وجيزة . كما أشار صاحب اللائحة الى أن علماء ايران لهم محاكم خاصة تلتزم الحكومة بمراعاة أحكامها وقراراتها . وأضاف قائلا ان أكثر العلماء الكبار للشيعة يقيمون في المراقد الشريفة المتواجدة في الخطة العراقية ، والعلماء السنيون الذين ينبغي ايفادهم اليها يجب أن يكونوا من ذوى الدراية والفضيلة والمقدرة البيانية حتى يتمكنوا من التغلب عليهم برجاحة عقلهم وأصالة فكرهم وقوة برهانهم .

وفيما تبقى من فصول اللائحة تعرض البكباشي علي رضا أفندى للوسائل التي من شأنها اذا تم اتخاذها أن تمهد السبيل الى التأثير على علماء الشيعة وطلبتهم في الخطة العراقية مشيرا الى المصادر المالية لتغطية مصاريف هذه المؤسسات العلمية والعاملين فيها ، واقترح تخصيص الرسوم المستوفاة من الجنائز الايرانية لدفنها في المراقد الشريفة وغيرها من أموال الأوقاف الاسلامية لمقابلة هذه المصاريف وذكر أن هناك مؤسسات وقفية كثيرة اختلسها بعض الناس منذ عشرات السنين وتملكوها فيجب الكشف عنها وتخصيص ريعها للمؤسسات العلمية المقترح انشاؤها في الخطة العراقية .